مرسوم اتحادي رقم (91) لسنة 2018
بالتصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية ليتو انيا في شأن التعاون الاقتصادي والفني

نحن خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972، بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وبناءً على ما عرضه وزير الاقتصاد، وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،

رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى

صودق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية ليتوانيا في شأن التعاون الاقتصادي والفني، التي تم التوقيع عليها في مدينة دبي بتاريخ 01 نوفمبر 2017، والمرفق نصوصها.

المادة الثانية

على وزير الاقتصاد تنفيذ هذا المرسوم، وينشر في الجريدة الرسمية.

خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صدر عنا في قصر الرئاسة – أبوظبي:
بتاريخ: 9 / شعبان / 1439هـ
الموافق: 25 / أبريل / 2018م

اتفاقية

بين

حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

و

حكومة جمهورية ليتوانيا

في شأن

التعاون الاقتصادي والفني

إن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة و حكومة جمهورية ليتوانيا المشار إليهما فيما بعد بـ" الطرفين المتعاقدين":

رغبةً في تطوير وتعزيز وتنويع التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين على أساس المساواة والمعاملة بالمثل والمنافع المتبادلة؛

واقتناعاً بأن هذه الاتفاقية ستمكن من إقامة أشكال متنوعة من التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين؛

قد اتفقتا على ما يلي:

المادة (1)

أهداف ونطاق الاتفاقية

1. يسعى الطرفان المتعاقدان الى تطوير وتعزيز التعاون الاقتصادي والفني وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها في البلدين.
2. يشمل التعاون بين الطرفين المتعاقدين - بدون حصر - المجالات التالية:

أ. تجارة السلع والخدمات؛

ب. الاستثمار؛

ج. النقل؛

د. العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛

هـ. الزراعة، بما في ذلك الصناعات الغذائية، والثروة الحيوانية والسمكية، وشراء أو إستئجار الأراضي الزراعية؛

و. الطاقة، بما في ذلك الطاقات المتجددة؛

ز. الصناعة؛

ح. البنية التحتية والإنشاءات والعقارات؛

ط. السياحة؛

ي. تكنولوجيا الإعلام والاتصالات وتطوير مجتمع المعلومات؛

ك. البيئة؛

ل. التعليم وتطوير الموارد البشرية؛

م. الخدمات الصحية.

3. يجوز للطرفين المتعاقدين إقامة التعاون في مجالات أخرى، مع الأخذ في الاعتبار أولويات السياسات الاقتصادية للبلدين.

المادة (2)
التزامات الطرفين المتعاقدين

1. يتعين على الطرفين المتعاقدين:

أ. اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتطوير التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين؛

ب. اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتسهيل تبادل المعلومات حول الأوضاع الاقتصادية في كلا البلدين وكذلك القوانين واللوائح المعمول بها والبرامج الاقتصادية وأنشطة الأعمال والمعلومات الأخرى ذات الاهتمام المشترك؛

ج. تحديد المعوقات والمشاكل التي تعيق التعاون الاقتصادي بين البلدين واقتراح الإجراءات الكفيلة بإزالتها.

2. في سبيل تنفيذ التعاون الاقتصادي والفني بموجب هذه الاتفاقية، يقوم الطرفان المتعاقدان بتشجيع الجهات المتخصصة ومجتمع الأعمال على استكشاف فرص تنفيذ مشاريع في مختلف مجالات التعاون الاقتصادي والفني.

3. يقوم كل طرف متعاقد، وفقا للقوانين واللوائح النافذة فيه والالتزامات والتعهدات الدولية الخاصة به، بتشجيع الاستثمارات ومنح حوافز لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر.

4. يتعين على الطرفين المتعاقدين:

أ. العمل على خلق بيئة ملائمة للاستثمار؛

ب. تشجيع مشاركة مجتمع الأعمال في المعارض الدولية المقامة في كلا البلدين؛

ج. دعم وتشجيع تبادل زيارات وفود رجال الأعمال؛

د. تعزيز التعاون بين الشركات الصغيرة والمتوسطة في جميع المجالات واستكشاف فرص الاستثمار والتعاون فيما بينها.

5. يقدم الطرفان المتعاقدان، وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها في البلدين، كافة التسهيلات الممكنة لعمليات إعادة الشحن وإعادة التصدير والتخزين المؤقت للسلع.

6. يقوم الطرفان المتعاقدان بتشجيع التعاون المشترك مع دول أخرى، والتعاون على المستويين الإقليمي والدولي بشأن القضايا الاقتصادية ذات الأهمية المشتركة.

المادة (3)

تأسيس اللجنة الاقتصادية المشتركة

1. من أجل ضمان تنفيذ هذه الاتفاقية، يتم تأسيس لجنة اقتصادية مشتركة (يشار إليها فيما يلي بـ "اللجنة") تتكون من ممثلين عن الطرفين المتعاقدين ومجتمع الأعمال في كلا البلدين. ويقوم كل طرف متعاقد بتعيين رئيس مشارك للجنة، بمرتبة وزير.

2. تجتمع اللجنة بالتناوب في بلدي الطرفين المتعاقدين، متى ما كان ذلك ضروريا. ويتم تحديد تاريخ ومكان وأجندة وكافة التفاصيل الأخرى المتعلقة بدورات اللجنة بناءً على اتفاق الطرفين المتعاقدين.

3. يجوز للجنة أن تضع قواعد وإجراءات تنظيم العمل بها.

4. تختص اللجنة بعدد من المهام من بينها:

أ- متابعة تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية؛

ب- تقييم وتقديم المقترحات الهادفة إلى تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية والاتفاقيات المترتبة عنها؛

ج- تشجيع التعاون في المجالات الواردة في هذه الاتفاقية أو أي مجالات أخرى يتم الاتفاق حولها بين الطرفين المتعاقدين لتوسيع وتعزيز وتنويع التعاون بينهما؛

د- تقديم التوصيات لإزالة العوائق التي قد تبرز خلال تنفيذ أي اتفاق أو مشروع يتم تأسيسه بموجب هذه الاتفاقية؛

هـ- اقتراح إبرام اتفاقيات أخرى تستند إلى هذه الاتفاقية وتتعلق بمجالات التعاون المشار إليها أعلاه أو تأسيس مشاريع خاصة بناءً على اتفاق الطرفين المتعاقدين، إذا اقتضت الضرورة ذلك؛

و- تأسيس لجان أو فرق عمل دائمة أو مؤقتة ومنح تفويض واضح لكل منها، إذا اقتضت الضرورة ذلك.

المادة (4)
الاتفاقيات الدولية والإقليمية

1. لا تؤثر هذه الاتفاقية على الحقوق والالتزامات الناتجة عن الاتفاقيات الدولية المبرمة من قبل الطرفين المتعاقدين، وكذلك الحقوق والالتزامات الناشئة عن عضويتهما في المنظمات الدولية. ولا تؤثر هذه الاتفاقية على التزامات دولة الإمارات العربية المتحدة الناجمة عن عضويتها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتزامات جمهورية ليتوانيا الناجمة عن عضويتها في الاتحاد الأوروبي.

2. لا يترتب على هذه الاتفاقية أي التزام بأن يمنح أحد الطرفين المتعاقدين للطرف المتعاقد الآخر أي مزايا حالية أو مستقبلية لأي معاملة، أو أفضلية أو امتياز ناجم عن أي اتفاقيات دولية حالية أو مستقبلية يكون أحد الطرفين المتعاقدين عضوا فيها أو قد يصبح عضوا فيها.

المادة (5)
تسوية المنازعات

يتم تسوية أي نزاع ينجم عن تفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية وديا عن طريق المشاورات داخل اللجنة، أو عبر القنوات الدبلوماسية بين الطرفين المتعاقدين في حال فشل هذه المشاورات في تسوية المنازعة.

المادة (6)
تعديل الاتفاقية

يجوز إجراء تعديلات على هذه الاتفاقية بناءً على موافقة كتابية متبادلة بين الطرفين المتعاقدين. وتُضمن التعديلات في بروتوكولات منفصلة تدخل حيز التنفيذ وفقا لأحكام الفقرة (1) من المادة (7) من هذه الاتفاقية، و تعتبر جزءا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

المادة (7)
دخول حيز النفاذ، مدة السريان والإنهاء

1. يقوم كل طرف متعاقد بإخطار الطرف المتعاقد الآخر كتابةً وعبر القنوات الديبلوماسية باكتمال الإجراءات الداخلية اللازمة لدخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ.

وتدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ في اليوم الثلاثين (30) الذي يلي تاريخ استلام الإشعار الأخير.

2. يسري مفعول هذه الاتفاقية لمدة خمس سنوات ويتم تجديدها تلقائيا لفترات متعاقبة من 5 سنوات. ويجوز لكل طرف متعاقد إنهاء هذه الاتفاقية في أي وقت، شريطة أن يقوم بإخطار الطرف المتعاقد الآخر كتابةً وعبر القنوات الدبلوماسية بنيته في إنهاء هذه الاتفاقية، وذلك قبل ستة أشهر على الأقل من تاريخ إنهائها.

3. لا يؤثر إنهاء هذه الاتفاقية على صحة أو سريان أي اتفاقات أو مشاريع أو التزامات أو أنشطة ناجمة عن هذه الاتفاقية لحين إتمام تنفيذ تلك الاتفاقات أو المشاريع أو الالتزامات أو الأنشطة، ما لم يتفق الطرفان المتعاقدان على خلاف ذلك.

وإشهاداً لما تقدم، فإن الموقعين أدناه المخولين حسب الأصول من قبل حكومتهما قد وقعا هذه الاتفاقية.

تم التوقيع في مدينة دبي في هذا اليوم الثلاثاء الموافق 1 نوفمبر 2017م من نسختين أصليتين باللغات العربية والليتوانية والانجليزية، ولجميع النصوص نفس الحجية، وفي حال أي اختلاف في تفسير هذه الاتفاقية، يُرجَّحُ النص الانجليزي.

عن حكومة	عن حكومة
دولة الإمارات العربية المتحدة	جمهورية ليتوانيا
سلطان بن سعيد المنصوري	ليناس لينكيفيسيوس
وزير الاقتصاد	وزير الخارجية

JUNGTINIŲ ARABŲ EMYRATŲ VYRIAUSYBĖS

IR

LIETUVOS RESPUBLIKOS VYRIAUSYBĖS

SUSITARIMAS

DĖL

EKONOMINIO IR TECHNINIO BENDRADARBIAVIMO

Jungtinių Arabų Emyratų Vyriausybė ir Lietuvos Respublikos Vyriausybė (toliau – Susitariančiosios Šalys),

norėdamos plėtoti, stiprinti ir įvairinti abiejų valstybių ekonominį ir techninį bendradarbiavimą remiantis lygybės, abipusiškumo ir abipusės naudos principais;

įsitikinusios, kad šiuo Susitarimu bus sudaromos palankios sąlygos įvairioms abiejų valstybių ekonominio ir techninio bendradarbiavimo formoms,

susitarė:

1 straipsnis

Susitarimo tikslas ir taikymo sritis

1. Susitariančiosios Šalys stengiasi plėtoti ir stiprinti dvišalį ekonominį ir techninį bendradarbiavimą vadovaudamosi abiejose valstybėse galiojančiais įstatymais ir kitais teisės aktais.

2. Susitariančiųjų Šalių bendradarbiavimo sritys, *inter alia*, yra šios:

a) prekybos prekėmis ir paslaugomis;

b) investicijų;

c) transporto;

d) mokslo, technologijų ir inovacijų;

e) žemės ūkio, įskaitant žemės ūkio produkcijos perdirbimą, gyvulininkystės, žuvininkystės ir žemės ūkio paskirties žemės įsigijimo ar nuomos;

f) energetikos, įskaitant atsinaujinančiųjų išteklių energiją;

g) pramonės;

h) infrastruktūros, statybos ir nekilnojamojo turto;

i) turizmo;

j) informacinių technologijų, telekomunikacijų ir informacinės visuomenės plėtros;

k) aplinkos;

l) švietimo ir žmogiškųjų išteklių plėtros;

m) sveikatos priežiūros paslaugų.

3. Susitariančiosios Šalys, atsižvelgdamos į abiejų valstybių ekonominės politikos prioritetus, gali nuspręsti bendradarbiauti ir kitose srityse.

2 straipsnis

Susitariančiųjų Šalių įsipareigojimai

1. Susitariančiosios Šalys:

a) imasi visų ekonominiam ir techniniam bendradarbiavimui abiejose valstybėse plėtoti būtinų priemonių;

b) imasi visų priemonių, kurios būtinos, kad būtų palengvintas keitimasis informacija apie ekonominę padėtį, galiojančius įstatymus ir kitus teisės aktus, ekonomikos programas, verslą, taip pat kita abiem valstybėms aktualia informacija;

c) nustato dvišalio ekonominio bendradarbiavimo problemas bei kliūtis ir siūlo toms problemoms spręsti ir kliūtims šalinti tinkamas priemones.

2. Siekdamos įgyvendinti ekonominį ir techninį bendradarbiavimą pagal šį Susitarimą, Susitariančiosios Šalys skatina atitinkamus specializuotus subjektus ir verslo bendruomenes išnagrinėti galimybes įgyvendinti projektus įvairiose ekonominio ir techninio bendradarbiavimo srityse.

3. Kiekviena Susitariančioji Šalis, vadovaudamasi galiojančiais įstatymais ir kitais teisės aktais bei savo valstybės prisiimtais tarptautiniais įsipareigojimais ir prievolėmis, skatina investicijas ir teikia paskatas kitos Susitariančiosios Šalies investuotojams.

4. Susitariančiosios Šalys:

a) stengiasi sukurti palankias investavimo sąlygas;

b) skatina savo verslo bendruomenes dalyvauti jų valstybėse vykstančiose tarptautinėse mugėse ir parodose;

c) remia verslo delegacijų vizitų mainus ir juos skatina;

d) skatina mažų ir vidutinių įmonių bendradarbiavimą visose srityse ir ieško galimybių investuoti ir bendradarbiauti šiuo tikslu.

5. Susitariančiosios Šalys, vadovaudamosi jų valstybėse galiojančiais įstatymais ir kitais teisės aktais, suteikia galimybę naudotis visa prekėms perkrauti, reeksportuoti ir laikinai laikyti būtina infrastruktūra.

6. Susitariančiosios Šalys stengiasi skatinti jungtinį bendradarbiavimą trečiosiose šalyse, tarpregioninį bendradarbiavimą ir bendradarbiavimą tarptautiniu lygmeniu abiem valstybėms aktualiais ekonomikos klausimais.

3 straipsnis

Jungtinės ekonominio bendradarbiavimo komisijos įsteigimas

1. Siekiant užtikrinti šio Susitarimo įgyvendinimą, įsteigiama Jungtinė ekonominio bendradarbiavimo komisija (toliau – Komisija), kurią sudaro abiejų valstybių Susitariančiųjų Šalių ir verslo bendruomenių atstovai. Kiekviena Susitariančioji Šalis paskiria ministrų lygmens Komisijos bendrapirmininkį.

2. Prireikus Komisija posėdžiauja pakaitomis abiejose valstybėse. Susitariančiosios Šalys susitaria dėl Komisijos posėdžių datos, vietos, darbotvarkės ir kitų susijusių dalykų.

3. Komisija gali nustatyti savo darbo tvarkos taisykles.

4. Komisija, be kitų dalykų, gali:

a) stebėti šio Susitarimo įgyvendinimą;

b) vertinti ir rengti pasiūlymus, kurie skirti šio Susitarimo nuostatoms ir pagal jas sudarytiems įvairiems specialiems susitarimams įgyvendinti;

c) skatinti bendradarbiavimą šiame Susitarime nurodytose srityse arba kurioje nors kitoje srityje, dėl kurios Susitariančiosios Šalys susitaria norėdamos plėsti, stiprinti ir įvairinti savo bendradarbiavimą;

d) rengti rekomendacijas, kurios padėtų pašalinti kliūtis, galinčias atsirasti įgyvendinant bet kokį susitarimą ar projektą, kuris gali būti pradėtas įgyvendinti vadovaujantis šiuo Susitarimu;

e) siūlyti sudaryti šiuo Susitarimu pagrįstus specialius susitarimus dėl minėtų bendradarbiavimo sričių ir įgyvendinti kitus specialius projektus, dėl kurių prireikus Susitariančiosios Šalys gali susitarti;

f) steigti nuolatinius ar laikinuosius komitetus arba darbo grupes ir, prireikus, kiekvienam iš jų suteikti aiškius įgaliojimus.

4 straipsnis

Regioniniai ir tarptautiniai susitarimai

1. Šis Susitarimas taikomas nepažeidžiant Susitariančiųjų Šalių tarptautiniuose susitarimuose nustatytų ir dėl narystės tarptautinėse organizacijose atsiradusių teisių ir įsipareigojimų. Šis Susitarimas taikomas nepažeidžiant Jungtinių Arabų Emyratų kaip Persijos įlankos bendradarbiavimo tarybos šalies narės įsipareigojimų ir Lietuvos Respublikos kaip Europos Sąjungos narės įsipareigojimų.

2. Nė viena šio Susitarimo nuostata neturi būti aiškinama taip, kad ja Susitariančioji Šalis įpareigojama užtikrinti kitai Susitariančiajai Šaliai esamą ar būsimą naudą, kurią teikia ar galėtų teikti sąlygos, lengvatos ar privilegijos, taikomos pagal esamą ar būsimą tarptautinį susitarimą, kurį yra sudariusi ar gali sudaryti bet kuri Susitariančiosios Šalies valstybė.

5 straipsnis

Ginčų sprendimas

Ginčus dėl šio Susitarimo aiškinimo ar įgyvendinimo Susitariančiosios Šalys sprendžia draugiškai, rengdamos konsultacijas Komisijoje, arba, jei tokiomis konsultacijomis ginčo išspręsti nepavyksta, – diplomatiniais kanalais.

6 straipsnis

Pakeitimai

Šis Susitarimas gali būti keičiamas Susitariančiosioms Šalims tarpusavyje susitarus raštu. Pakeitimai įforminami atskirais protokolais, kurie įsigalioja pagal šio Susitarimo 7 straipsnio 1 dalį ir tampa neatskiriama Susitarimo dalimi.

7 straipsnis

Susitarimo įsigaliojimas, galiojimo trukmė ir nutraukimas

1. Susitariančiosios Šalys raštu diplomatiniais kanalais praneša viena kitai, kad atliko šiam Susitarimui įsigalioti reikalingas vidaus procedūras. Susitarimas įsigalioja 30-ą dieną nuo paskutinio pranešimo gavimo dienos.

2. Šis Susitarimas galioja penkerius metus; vėliau jo galiojimas yra savaime pratęsiamas tolesniems penkerių metų laikotarpiams. Bet kuri Susitariančioji Šalis gali šį Susitarimą bet kada nutraukti, jei ji diplomatiniais kanalais raštu praneša kitai Susitariančiajai Šaliai apie savo ketinimą nutraukti Susitarimą likus ne mažiau kaip šešiems mėnesiams iki numatomos Susitarimo nutraukimo dienos.

3. Šio Susitarimo nutraukimas nedaro įtakos pagal šį Susitarimą įgyvendinamų specialių susitarimų, projektų, įsipareigojimų ar veiklos galiojimui ar trukmei tol, kol tokie specialūs susitarimai, projektai, įsipareigojimai ar veikla nebus įgyvendinti, nebent Susitariančiosios Šalys susitaria kitaip.

Tai patvirtindami, toliau nurodyti tinkamai savo Vyriausybių įgalioti asmenys pasirašė šį Susitarimą.

Pasirašyta 1st Nov m. 2017 in d. Dubai dviem originaliais egzemplioriais arabų, lietuvių ir anglų kalbomis. Visi tekstai yra autentiški. Kilus nesutarimų dėl nuostatų aiškinimo, vadovaujamasi tekstu anglų kalba.

JUNGTINIŲ ARABŲ EMYRATŲ VYRIAUSYBĖS VARDU

LIETUVOS RESPUBLIKOS VYRIAUSYBĖS VARDU

Agreement

Between

The Government of the United Arab Emirates

And

The Government of the Republic of Lithuania

On

Economic and Technical Cooperation

The Government of the United Arab Emirates and the Government of the Republic of Lithuania (hereinafter referred to as the "Contracting Parties");

Desiring to develop, strengthen and diversify economic and technical cooperation between the two countries on the basis of equality, reciprocity and mutual benefit;

Convinced that this Agreement will facilitate various forms of economic and technical cooperation between the two countries;

Have agreed as follows:

ARTICLE (1)
PURPOSE AND SCOPE OF THE AGREEMENT

1. The Contracting Parties shall endeavor to develop and strengthen bilateral economic and technical cooperation, in accordance with the applicable laws and regulations in the two countries.

2. The cooperation between the Contracting Parties shall include, *inter alia*, the following areas:
a) Trade in goods and services;
b) Investment;
c) Transport;
d) Science ,Technology and Innovation;
e) Agriculture, including agro-processing activities, livestock, fisheries and acquisition or lease of agricultural lands;
f) Energy, including Renewable energy;
g) Industry;
h) Infrastructure, Construction and Real Estate;
i) Tourism;
j) Information technologies, telecommunications and information society development;
k) Environment;
l) Education and Human Resources Development;
m) Health Services.

3. The Contracting Parties may decide to co-operate in other areas, taking into account the priorities of the economic policies of the two countries.

ARTICLE (2)
OBLIGATIONS OF THE CONTRACTING PARTIES

1. The Contracting Parties shall:
a) Take all necessary measures for the development of economic and technical cooperation in both countries;
b) Take all necessary measures to facilitate the exchange of information on the economic situation as well as on applicable laws and regulations, economic programs, business activities and other information of mutual interest;
c) Identify problems and obstacles which hinder bilateral economic cooperation and propose measures for addressing those problems and obstacles.

2. In order to implement the economic and technical cooperation under this Agreement, the Contracting Parties shall encourage relevant specialized entities and business communities to explore the possibilities of executing projects in various areas of economic and technical cooperation.

3. Each Contracting Party, acting in accordance with applicable laws and regulations and the international obligations and commitments of its country, shall promote investments and grant incentives to investors of the other Contracting Party.

4. The Contracting Parties shall:
a) Endeavor to create a favorable investment climate;
b) Encourage the participation of their business communities in international fairs and exhibitions held in their countries;
c) Support and encourage the exchange of visits of business delegations;
d) Foster cooperation between small and medium size enterprises in all areas and shall explore possible investment and cooperation opportunities in this regard.

5. The Contracting Parties shall, within the framework of the applicable laws and regulations in their countries, provide all possible facilities for the trans-shipment, re-export and temporary storage of commodities.

6. The Contracting Parties shall endeavor to promote joint cooperation in third countries, inter-regional cooperation and cooperation at international level on economic issues of mutual interest.

ARTICLE (3)
ESTABLISHMENT OF THE JOINT ECONOMIC COMMISSION

1. With a view to ensuring the implementation of this Agreement, a Joint Economic Commission (hereafter referred to as the "Commission") consisting of representatives of the Contracting Parties and business communities of both countries shall be established. Each Contracting Party shall designate a co-Chair of the Commission, of ministerial rank.

2. The Commission shall meet alternately in the two countries, when necessary. The date, venue, agenda and any relevant details of the sessions of the Commission shall be agreed by the Contracting Parties.

3. The Commission may establish its own rules of working procedures.

4. The Commission shall consider, *inter alia*, the following:
a) Following up on the implementation of this Agreement;
b) Evaluating and making proposals aimed at the implementation of the provisions of this Agreement and specific agreements resulting therefrom;
c) Encouraging the cooperation in the fields provided for in this Agreement or any other field agreed upon by the Contracting Parties to expand, strengthen and diversify their cooperation;
d) Working out recommendations for the purposes of removing obstacles that may arise during the execution of any agreement or project that may be established in accordance with this Agreement;
e) Proposing conclusion of specific agreements to be based on this Agreement concerning the fields of cooperation referred above and other special projects that may be agreed upon between the Contracting Parties, if deemed necessary; and
f) Establishing standing or ad hoc committees or working groups and assign a clear mandate to each of them, if deemed necessary.

ARTICLE (4)
REGIONAL AND INTERNATIONAL AGREEMENTS

1. This Agreement shall apply without prejudice to the rights and obligations arising from the international agreements of the Contracting Parties, as well as from their membership of the international organisations. This Agreement shall apply without prejudice to the obligations arising from the obligations of the

United Arab Emirates as the Member State of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf (GCC) and the membership of the Republic of Lithuania in the European Union.

2. Nothing in this Agreement shall be construed as to oblige the Contracting Party to extend to the other Contracting Party, present or future benefit of any treatment, preference or privilege resulting from any existing or future international agreement to which any of the countries of the Contracting Parties is or may become a member.

ARTICLE (5)
DISPUTE SETTLEMENT

Any dispute arising out of the interpretation or the implementation of this Agreement shall be settled amicably through consultations within the Commission or, if those consultations fail to resolve the dispute, through diplomatic channels between the Contracting Parties.

ARTICLE (6)
AMENDMENTS

This Agreement may be amended by mutual written consent of the Contracting Parties. The amendments shall be made in the form of separate Protocols which shall enter into force in accordance with Article 7, paragraph 1 of this Agreement and shall constitute an integral part of this Agreement.

ARTICLE (7)
ENTRY INTO FORCE, DURATION AND TERMINATION

1. Each Contracting Party shall notify the other Contracting Party in writing through the diplomatic channels of the completion of the internal procedures required for the entry into force of this Agreement. The Agreement shall enter into force on the 30th day of receipt of the last notification.

2. This Agreement shall be valid for a period of five (5) years and shall be automatically renewed for successive five (5) year periods. Either Contracting Party may terminate this Agreement at any time provided that it notifies the other Contracting Party in writing, through the diplomatic channels, of its intention to terminate this Agreement at least six (6) months prior to the intended date of termination.

3. The termination of this Agreement shall not affect the validity or duration of any specific agreements, projects, commitments or activities made under this

Agreement until the completion of such specific agreements, projects, commitments or activities unless otherwise agreed upon by the Contracting Parties.

IN WITNESS WHEREOF the undersigned being duly authorized thereto by their respective Governments have signed this Agreement.

Signed in Dubai on this Wednesday, day of 1st Of November 2017, in two original copies, in the Arabic, Lithuanian, and English languages, all texts being equally authentic. In case of divergence of interpretation, the English text shall prevail.

FOR THE GOVERNMENT OF THE UNITED ARAB EMIRATES



Sultan Bin Saeed AlMansouri
Minister Of Economy

FOR THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF LITHUANIA



Linas Linkevičius
Minister of Foreign Affairs of the Republic of Lithuania